وضع الحوار.. فوق النقاط !

● الحوار من أهم المبادئ التي اقترنت بطريقة الرئيس علي عبدالله صالح في ادارة شئون هذا البلد وعن طريقه تم انتاج حلول جيدة وفعاله لبعض المصاعب والمشكلات العميقة، وقد ظهر هذا بوضوح منذ بداية حكمه، والآن يمكننا تقدير حجم أثر الحوار في حسم كثير من الحالات، بدءا بالحوار الوطني الذي أوصل إلى صيغة أو وثيقة للعمل الوطني وتأسيس المؤتمر الشعبي مرورا بإعادة تحقيق الوحدة اليمنية .. ووصولات إلى حل مشكلة العنف السياسي بالحوار مع مقتنعي الأفكار المتطرفة من اتباع القاعدة والجهاد والحوثي، وبالطبع بالنسبة لهؤلاء الأخيرين ما نزال بحاجة إلى بعض الوقت للتأكد من أن الحوار قد نجح في تحقيق أهدافه، وهذا ما نرجوه.

ومن هنا فإن تمسك قيادتنا السياسية بالحوار دائما يرجع إلى أن هناك تجربة طويلة في هذا الجانب ، وهي جيدة بصورة عامة وجديرة بالثقة في ذات السياق صار من غير العسير فهم السبب الذي جعل الحوار من أكثر الكلمات تداولا في الخطاب السياسي خاصة لدى المؤتمر الشعبي وقيادته ، وفي الاسبوع الماضي أقرت اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي تشكيل لجنة يترأسها الدكتور الارياني الأمين العام لتفعيل الحوار مع الشركاء في الساحة السياسية، وهذه المرة سوف تتسع دائرة الحوار لتشمل احزاب المعارضة الثمانية في المجلس الوطني والاحزاب الستة في اللقاء المشترك وبعض مؤسسات المجتمع المدني.

لكي يتم الحوار ويحقق اهدافه سيكون لابد أولا من «تحرير الخلاف» بتعبير الفقهاء القدامى، أي تحديد المفاهيم والقضايا والموضوعات التي على اساس منها ينطلق الحوار، لأن من الواضح إن ثمة افكار ومطالب تبدو متعارضة ومحل اختلاف بين الشركاء . وعندي انه ليس بالضرورة ان تكون هناك ازمة وليس شرطا أن تكون هناك كارثة نتداعى للحوار حولها، فالحوار والتواصل بين مختلف الفعاليات السياسية ضروري دائما لإثراء الحياة السياسية وتحريكها حتى لا تجمد أو تبقى دون تغيير.. والحوار والتواصل يساعد على تبادل وجهات النظر والتعرف على المزايا الجيدة لدى هذا الطرف أو ذاك، وهو يسمح بظهور افكار جديدة ، وعن طريقه يمكن التوفيق بين الآراء المتصارعة إلى أقرب حد ممكن.

❑ الحوار والتواصل بين مختلف الفعاليات السياسية ضروري دائما لإثراء الحياة السياسية وتحريكها حتى لا تجمد أو تبقى دون تغيير.. والحوار والتواصل يساعد على تبادل وجهات النظر والتعرف على المزايا الجيدة لدى هذا الطرف أو ذاك، وهو يسمح بظهور افكار جديدة ، وعن طريقه يمكن التوفيق بين الآراء المتصارعة إلى أقرب حد ممكن.

● في العامين الأخيرين ازدادت العلاقة بين السلطة والمعارضة سوءاً، ونتيجة لعدم ترميمها انتقلت إلى حالة تشبه القطيعة وهي بسبيلها إلى ان تتطور إلى حالة خصومة حادة حول اداء كل منهما.. لايمكنني الدفاع عن اخطاء الحكومة أو السلطة فكل الحكومات تخطئ وتصحح أو تقبل المراجعة ، لكن المعارضة عندنا تتعاطى في هذا الجو مع بعض القضايا بقدر لا يصدق من عدم الجدية والمسئولية وقلة الفكر لمجرد الرغبة في اغاضة الحكومة والسلطة، وتذهب في ذلك إلى درجة التسامح مع تمرد برفع شعارات مناهضة للديمقراطية والدستور ، هي تعلق دائما رفضها لبرنامج الاصلاحات والقوانين واحكام القضاء بدعوى أن فيها اخطاء أو قصور ولا تقدم بدائل ، فهل اخطاء في اجراءات الاصلاح أو في قانون يعني ان نتوقف عن العمل فلا نصدر قانوناً ولا ننفذ خطة أو برنامجاً بها هذا تفكير لا يطاق ولا يصدق.

من السبت إلى السبت

تساؤلات بين الماضي والحاضر..؟!

□ لست أدري لماذا أجد نفسي مشدوداً إلى الماضي كلما تصفحت كتاباً من الكتب التاريخية، هل أجدني معجباً بالعلماء والشعراء والأدباء الذين تتناولهم تلك الكتب، أم معجباً بالحياة الهادئة المتواضعة التي عاشوها؟ ثم حين أقلّب صفحات تلك الكتب أتساءل بيني وبين نفسي قائلاً : ترى لو أن أولئك الفقهاء والأدباء – أمدَّ الله في أعمارهم – إلى اليوم وشاهدوا ما نحن عليه اليوم من التقدم والتطور العلمي والتكنولوجي، هل كانوا سيتكيفون مع متغيرات هذا العصر؟ أم أنهم سينكرون ذلك؟

وما يدفعني إلى طرح مثل هذه التساؤلات هو أنني عندما كنت أقرأ عن حياة بعض العلماء الكبار أمثال البدر العلامة محمد بن اسماعيل الأمير، والعلامة محمد بن صالح أبي الرجال، والعلامة محمد بن علي الشوكاني، وغيرهم كُثر وأتعرف على أوضاعهم الاجتماعية وما كانوا عليه من التقوى والزهد ومن القدرة على فهم الحياة وسنن الكون، وأتساءل – أيضاً – وأقول : لماذا لا يوجد في عصرنا هذا أمثال أولئك الرجال علماً وأدباً وفقهاً بالرغم من التقدم العلمي والاقتصادي والاجتماعي الذي وصلت إليه البشرية اليوم، بحيث أصبح العالم كله عبارة عن قرية صغيرة، وفي اعتقادي لو كان الحكام في القرون الماضية يشجعون البحث العلمي في مجال الطب أو علم الفلك، وفي سائر العلوم التي أبدع فيها الغرب ووصلوا إلى ما وصلوا إليه اليوم من التقدم لوجد أولئك العلماء الأرضية الصالحة لممارسة إبداعاتهم في سائر العلوم الدنيوية، إلى جانب العلوم الدينية.

أحمد اسماعيل الاكوع

وأضرب على ذلك أمثلة لما كان الحال عليه في اليمن في العصور السابقة، فقد كان يوجد الطبيب ابن إسحاق– مثلاً – وعنده علم في الفلك، فبينما كان يضرب الرمل في إحدى زوايا الجامع الكبير بصنعاء دخل عليه الأمير كليب، فركله وسخر منه وقال له : أخرج زندقتك من بيت الله يا كذا، فكتب ابن إسحاق عشرة أبيات من الشعر شرح فيها قصة ذلك الأمير وذكر أنه سيموت عندما تكسف الشمس في تاريخ كذا ويذهب إلى الجحيم، وبعد مدة مرض الأمير وقال لجاريته اخرجي وانظري إلى الشمس هل كسفت، فعادت لتقول له : نعم، فقال الأمير: صدق ابن إسحاق.

مثال آخر «يحيى بن محمد قاضي القضاة» نصبه الإمام المنصور بالله الحسني بالديوان لفصل القضاء على خمس وأربعين ومائة وألف، فبقي في هذه الوظيفة حوالي ستة وخمسين عاماً يفصل بين اثنين، والسبب في ذلك أنه كانت لديه معرفة بالطب وعلم الأسماء والرمل والجفر وقصده العام والخاص لمداواة العلل، وانتفعوا به وضربوا بحكمته المثل، فكان الحكيم اسماعيل العجمي يعجب به وبهدايته لمعرفة العلل وعلاجها، مع أنه لم يكن متخصصاً في الطب وعدم الممارسة لكتب الطب المأخوذة عن المشائخ، ولم تكن لديه رغبة أو هواية في مجال القضاء، لكن الظروف كانت لا تسمح لأحد أن يمارس مهنة أخرى غير ذلك، وعندما قامت زوجته زينب بحل إحدى المشاكل بين متخاصمين كتبت إلى الإمام أنها فصلت في القضية بينهما بكذا، فلما وصل كتابها بعث به إلى وزيره أحمد بن علي النهمي، فاستحسن ما فصلته وكتب إلى الإمام في ذلك الفصل وضمنه قول الشاعر :

فيا ليته لم يكن قاضياً
ويا ليتها كانت القاضية

وهكذا نجد أن الكثير من العلماء كانوا يلمون بكثير من العلوم إلى جانب القرآن الكريم والسنة النبوية والفقه والشعر، لكنهم ماتوا بعلومهم.

شعر
وإذا قلت لأحبتي قلبي
قد تسلّى الهوى فهم يعرفُوه
ويرغمني أقول قلبي تسلّى
وهو يأبى السلُو لو قطعوه
هم حياتي وهم أحبابي إن هم
حفظوا عهدهم وإن ضيعوه

العلاقة بين المجتمع ومؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي

■.. يأتي الحديث عن التعليم العالي كضرورة يحتمها واقع التطور العلمي والتكنولوجي الذي يشهده عالمنا اليوم ولما يمثله من مكون علمي مجتمعي وبما يعنيه من محتوى رئيسي للنهضة المجتمعية المطلوبة لمواكبة عالم أصبحت الاستنتاجية العلمية ركيزية التعريفية لهويته الأدائية وأساس مكونات سيرته الذاتية، وهو ما يفرض التناول من حيث ماهية وكيفية إدراك وبالتالي الاستعانة بمضامين ترتيبية لمعطيات وحيثيات قدراتية مجتمعية تمكن من إعداد وجعل الإمكانيات البشرية وغير البشرية تعمل كوسائل بناء قواعد انطلاقات تنموية حقيقية ينتج عنها نجاحات نهضوية مجتمعية تثمر على الأجل الطويل قدرات هائلة ينتج عنها تفوق نهضوي يحاكي أو يجاري أو يواكب النهضة المجتمعاتية العالمية.

وبدءاً نقول ان نجاح المؤسسات الأكاديمية في النهوض المجتمعي يعتمد أولا على النجاح في إنجاز المهمة التعليمية بما تعنيه من ضخ أو صب القوالب العلمية المعرفية في مجرى نهري معرفي يعبر بها مسافات زمنية طويلة إلى أجيال قادمة تجدد أو تضيف إليه ما تستطيع أن تدفع به إلى أجيال أخرى تضيف وتجدد.. وهكذا ،ثانيا النجاح البحثي وهو ما يمثل معيارا اساسياً يحدد مدى النجاح المساهماتي في النمو والتنمية المجتمعية يحتم توفر استعداد قانوني سياسي اقتصادي اداري اجتماعي ثقافي..الخ يمكن جميع المكونات المؤسسية المجتمعية عامة أو خاصة التعامل مع والتلقي وبالتالي الاستفادة من نتائج البحوث العلمية وتطبيقاتها على أرض الواقع لتساهم في التطور المؤسسي المجتمعي مؤديا إلى تطور مجتمعي تحدده تطورات تفصيلية ضمن مسار التغيير التطوري الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ...الخ ،فالعلاقة بين المؤسسات الأكاديمية ومؤسسات ومراكز البحث العلمي وبين المكونات المؤسسية المجتمعية لابد وان تكون علاقة تبادلية متداخلة غير مستقلة عن بعضها البعض ،بل يمكن أن نقول من جانب آخر تكاملية من حيث تساوي مردودات الإنجازات التنموية المجتمعية تتثبت بها قناعة مجتمعية تحتم اعتماد مجتمعي على مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في أي قرارات فردية أو جماعية ،اقتصادية وغير اقتصادية تهدف الى التطوير والتحديث المجتمعي.

وفي الدول المتقدمة عبرات تطبيقية لهذه العلاقة حيث تحتل المؤسسات الأكاديمية البحثية المرجعية الأساسية لاتخاذ قرارات شخصية، عائلية، مجتمعية محلية أو مجتمعية قومية ...الخ، وهنا سنسرد مثالاً يبين مدى اعتماد المجتمعات المتقدمة على البحث في اتخاذ قراراتهم التنموية مهما كان صغر مجال اتخاذ القرار.

على سبيل المثال في حالة احتياج هيئة أو ممثلي مدينة ما (وهو ما يوازي لنقول أمانة العاصمة) أو هيئة تطوير المدينة إلى معرفة كيفية حل مشكلة مرورية في منطقة ما يلاحظ تكرار وقوع الحوادث المرورية فيها ،نجد ان هذه الهيئة لا تتخذ القرار عشوائيا بناء على المداولة بين اعضائها، رغم ما قد يعتقده المسؤولون المباشرون على المدينة أو الآخرون من بساطة في اتخاذ مثل هذا القرار الذي من وجهة نظرهم لايبرر اتخاذ اي خطوات أخرى إضافية غير قرار الهيئة ،لكن في مثل هذه الحالة من وجهة نظر الهيئة في دولة من الدول المتقدمة فإنها تعمد إلى اللجوء الى الجامعات والمراكز البحثية من أجل طلب دراسة ذلك الموقع من حيث تحديد الأسباب واقتراح الحلول ،وهو ما يعني قيام المؤسسة التعليمية البحثية بالدراسة متضمنا ذلك استخدام مناهج بحث علمية معينة كأسلوب التحليل الإحصائي أو غيره من مناهج البحوث بالعلمية المتعددة التي قد تحدد سبب المشكلة في عامل الازدحام ،ويمكن ان يتم التناول لهذه المشكلة أو الظاهرة أو المسألة من الجانب الهندسي من حيث تحديد مدى صعوبة أو سهولة الانعطافات بما يعنيه من اتساع أو انكماش مساحي يعرف تماما سبب المشكلة، وكذلك من الناحية الاجتماعية بما يتضمن تحديد المستوى الاجتماعي الاقتصادي لأهالي تلك المنطقة فلربما يمكن الخطأ في السلوكيات والممارسات للمجتمع ذات المستوى الذي قد يكون متدنياً كنتاج مثلا عن كونها منطقة غير اقتصادية يعيش فيها مجتمع فقير له سلوكيات ليست بالمستوى المطلوب للمحافظة علي النفس والممتلكات العامة.

مثال آخر .. يتمثل في حالة احتياج الدولة الى إصدار تشريعات تتمكن من خلالها السماح لشركات محلية معينة باستغلال أو الاستثمار في مشاريع معينة ذات طابع إستراتيجي لا تزال الدولة تحمل بعضا أو كثيرا من التحفظات أو لنقول لاتزال مترددة في اتخاذ قرارات لعدم وضوح مسائل معينة – من حيث مثلا – ما هو مدى عائدها النهضوي المجتمعي بما يعنيه ذلك من عائد اقتصادي للمجتمع المحلي ومن ثم على المستوى المجتمعي ككل ،أيضا تحتاج إلى تحديد العائد النهوضي المجتمعي من حيث المساهمة في تحسين الظروف الاجتماعية والروابط الاجتماعية لذلك المجتمع المحلي ومدى تأثيراته المستقبلية في بناء اجيال تساهم في رفع وتيرة التنمية المجتمعية للمجتمع المحلي والمجتمع ككل ،ثم أيضا تحديد العائد الاقتصادي على الاجلين القصير والطويل تحدد فية الاستفادة من مقدرة هذه المشاريع على امتصاص البطالة وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية ...الخ وهكذا نجد ان الدولة والقطاع الخاص وكل الهيئات والمؤسسات ذات الطابع المدني وحتى العسكري تتعامل مع الجامعات والمراكز البحثية المتخصصة المتضمنة ضمن الجامعات لارتباطها بمستوى التعليم العالي والدراسات العليا.

ولذلك فإن نجاح الجامعات اليمنية يعتمد بالدرجة الأولى على مدى الكاملية غير المنتقصة لفهم واستيعاب المجتمع ككل بكل تفاصيله التكوينية بدءاً بالفرد ومروراً بالمجتمعات المحلية منها المؤسسية الإنتاجية الاستثمارية الخدمية...الخ ،وانتهاء باستيعاب الدولة لأهمية وبالتالي حتمية الدور الذي تحمله المؤسسات الأكاديمية البحثية على كاهلها من أجل تحقيق الخير المجتمعي بما يعنيه من السعي باتجاه تحقيق نهضة مجتمعية شاملة.

د/ علي صالح الحجري●

على أن ذلك الفهم والاستيعاب الكامل غير المنتقص يتضمن العمل التصحيحي بما يعنية من إكمال العمل الإعدادي التجهيزي للمؤسسات التعليمية البحثية لتصبح قادرة على النجاح الأدائي النهضوي المجتمعي متضمنا ذلك أيضا النشر والترويج ضمن الثقافة المجتمعية العامة عن أهمية استيعاب التعامل مع هذه المؤسسات ،والإلزام أحيانا لجميع المؤسسات الاستثمارية والإنتاجية والإيرادية وجميع الهيئات الحكومية وغير الحكومية على التعامل مع هذه المؤسسات الأكاديمية البحثية على أنها المرجعية في اتخاذ قرارات إدارية واقتصادية واجتماعية وثقافية ...الخ.

كما ان نجاح الجامعات اليمنية يعتمد على مدى استعداد الهيئات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية للتعامل على أسس متبادلة من المنفعة التي تصب في النهاية في مصلحة المجتمع ككل مروراً برفع أداء تلك المؤسسات المتعاقدة والمتعاقد معها، وهو ما يعتمد أيضا على مدى الاستقلالية الإدارية والمالية للمؤسسات الأكاديمية البحثية، وكذا مدى سعة أو حجم مساحة أو هامش الحرية أو الاستقلالية التي تتعامل بها المؤسسات الحكومية وغير الحكومية مع المؤسسات الأكاديمية البحثية، وهو ما ينقلنا إلى تساؤلات أخرى حول مدى مرونة استجابة التشريعات القانونية إن وجدت لمثل تلك المرونات المطلوب للتعامل مع المؤسسات الأكاديمية والبحثية، وهي نقاط تحتاج إلى تحليلات ضمن دراسات مستقلة تفصيلية.

ويمثل العنصر البشري الأداة الرئيسية في تحقيق تلك النجاحات المطلوبة مستقبليا حيث يمكن له (أي العنصر البشري) الحامل لشهادة رفع مستوى تعليمي ان يكون قادراً على أداء فعال ومؤثر بتصويب جل تركيزه أو بتوجيه جل اهتمامه نحو الإبداع المنهجي والبحثي، يفرض عليه ذلك واقع يفترض فيه أنه يكفيه تماما مؤن حياتية يومية بتغطيته حتما يساعد على تمكينه من أن يكون أكثر تركيزاً وحماسا في السير باتجاه المساهمة الفعالة والفاعلة في إنجاح العملية التنموية المجتمعية ،أي أن الإبداع الأكاديمي يتطلب إبعاد شبح الحاجة إلى الضرورات التي تتمثل في الحاجة للكفاية المؤنية بما يعنيه من توفير دخل مادي يكفية لإشباع حاجاته وأفراد أسرته الحياتية شاملا ذلك الخدمات الصحية والتعليمية والسكنية ...الخ.

ولايقل أهمية عامل آخر يتمثل في الحاجة الى تمكينه من مواكبة الجديد في تخصصه من حيث توفير ما هو ضروري وجديد من دوريات ومراجع علمية مصنفة ضمن الجديد في تخصصه، وكذلك تمكينه من المشاركات والمساهمات العلمية البحثية ضمن مؤتمرات وندوات يحدد بها طموحات منهجية وبحثية تزيد من قدراته العلمية وهو المجال الذي يمكننا من خلال الاستفادة العلمية غير المحدودة بمحاكاة الدول المتطورة في جديد أدبيات أونتائج بحثية عملية تضيف الى المعرفة العلمية التي أصبحت لدينا سائدة ضمن مفهوم التمكن من الاستعانة بها في التعاطي أو التناول البحثي لمشاكل أو ظواهر أو مسائل أو مظاهر إنسانية أو طبيعية معينة، وبذلك فإنه لايمكن النظر الى ما يتطلبه الأكاديمي من إمكانيات مادية وغير مادية تساعده على التمكن من المساهمات والمشاركات العلمية على أنها استنزاف غير مجد للمال العام أو الخاص ،فالعالم المتطور كان نتاج سخاء غير محدود مكن الأكاديمية من الإبداع في التطوير المنهجي والتطوير البحثي العلمي أدى كما نرى ونشاهد في النهاية الى الوصول الى القمر والمريخ...الخ.

أيضا نجد ان من ضمن الإمكانيات الأساسية أو الضرورية التي يجب الاستعانة بها من أجل الرفع من مستوى الأداء العلمي الجامعي هو التوفير وبسخاء للمتطلبات المراجعية من دوريات وكتب علمية بالإضافة إلى ضرورة توفير الاحتياجات المعملية والحاسوبية وغيرها من المستلزمات والإمكانيات الأخرى الملحة لإنجاح العملية التعليمية والبحثية الجامعية.

وفي ظل الظروف الحالية المحلية الإقليمية الدولية سواء كانت سياسية او اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية..الخ فإنه من الأفضل لكي ينجح الأكاديميون بأداء أكاديمي وبحثي دؤوب ومثابر هادف إلى إنجاح العملية التعليمية والبحثية في مستوى أو مرحلة التعليم العالي بما يعني ذلك من تمكينه من تأدية دوره التنموي المجتمعي فإنه من الأفضل العمل على تجنيبه الماحكات السياسية الحزبية وذلك لما قد ينتج عنه من تهميش لدور وشخص الأكاديمي يضعف وبحدة قدرات أكاديمية يتوقع لها لو ابتعدت أو تركت بعيدة عن تلك الماحكات السياسية ان تتمكن من العمل على الدفع الكثيف باتجاه تحقيق مساهمات مستقبلية تنموية فعالة تفيد المجتمع ككل.

alialhagari2@hotmail.com
جامعة صنعاء

أفـــاق

دعوهم يطيرون..!!

□ .. مثل الطيور المهاجرة التي تعبر الحدود وتجتاز البحار بحثا عن الدفء والغذاء ، كذلك تفعل كفاءات العالم الثالث التي ترحل إلى الغرب بحثا عن الطمأنينة والمكانة المناسبة والترقي العلمي، لأنها لاتجد في بيئاتها الأصلية شيئا من ذلك ، وهل يعاب الانسان إذا أخذ بما هو أرقى وأصلح وانضم إلى الأوائل في مسيرة الإنسانية؟ وهل يمدح الانسان الذي يختار البقاء في حضيض الامتهان وتقديم المحسوبيات على استحقاقات المستحقين ، وليس ذلك فحسب وإنما التدمير المنهجي للمعنويات والحرمان من البنية الأساسية للبحث العلمي الذي هو جوهر الحضارات الحديثة:

إذا كنت لاتدري فتلك مصيبة
وإن كنت تدري فالمصيبة أعظم

في بريطانيا وحدها يشكل الأطباء العرب حوالي الربع من كوادرها المسؤولة عن صحة السكان ورعايتهم وهم موضع ثقة واحترام وتقدير يعطون ما عليهم كاملا ويأخذون مالهم كاملا، ولا أنسى أولئك النفر من الأطباء العرب المرموقين الذين عايشتهم عدة أشهر في واحد من أرقى مستشفيات تأهيل المعاقين ، وقد شعرت وأنا أتابع مزاجهم النفسي والعلمي أنهم يعملون مثل الطيور الطليقة التي تجول بطاقتها الحرة وتغرد بسعادتها، وقد سألت أحدهم ذلك السؤال الذي لا طعم له.. لماذا لاتعود إلى بلدك وتخدم أهلك، فنظر إليّ نظرة رثاء ، حتى أنني ظننت أنه لن يرد عليّ ، ولكنه مع ذلك تكرم فقال لي من خلف قلبه: إنته بتهزر، لو عملت هناك بالمجان فأنا متهم حتى تثبت براءتي .. قلت له: متهم بإيه؟ قال: بإحسان العمل .. معقول؟ ألف معقول لأنك حين تحسن عملك تفضح تنابلة السلطان النائمين منذ أيام دقيانوس وأهل الكهف وسينهالون عليك بكل ما ملكت أيمانهم حتى تقول: ياداان.....!

فضل النقيب

اضاعوني وأي فتى اضاعوا
ليوم كريه وسداد ثغر
وإذا عرف السبب بطل العجب..

الحائز على جائزة نويل الدكتور أحمد زويل قال أنه لو بقي في بلده لما حقق شيئا مما حققه لأن البنية الأساسية للبحث العلمي غائبة أو في غيبوبة وهذا هو حال بلاد العرب بأكملها ، كلام كثير وفعل قليل ، صحوة دقيقة ونومة دهر ، طمأنينة إلى الجهل ونفور من العلم، أنا ومن بعدي الطوفان، أما العم نجيب محفوظ فقد كان نصيبه من التفوق طعنة في العنق ، والطاعن لم يقرأ له شيئا ، وتلك الأمثال نضربها للناس..

كل هذا التباكي على الطيور المهاجرة لايساوي قيمة المداد الذي يكتب به والورق الذي يكتب عليه، لأننا وحتى إشعار آخر بلدان طاردة للكفاءات ونممها واسعة للادعاءات الكاذبة من كل صنف ولون وعش رجبا ترى عجبا.

ومادام الحال على هذا المنوال فلا داعي لهذه الصدعة ، فليس المسؤول بأعلم من السائل ولنصبر على هذا النزيف العلمي كما صبرنا على أشياء كثيرة، ولندع هذه الطيور تضرب في الأرض وقال ألم تكن أرض الله واسعة حتى نعود إلى صوابنا ونتمكن من المفسدين الذين سمموا الحياة والأحياء ووسموها بالعجز والهوان والمذلة كما توسم البعران بالنار لكي تظل بعورتيها ، وانج ياسعد فقد هلك سعيد.

مصر المحروسة لوحدها قالت انها نزفت ٤٥٠ ألفا من أصحاب الكفاءات العلمية لصالح دول الاتحاد الاوروبي وامريكا وكندا واستراليا .. وطبعا الحبل على الجرار ، وقدرت خسارتها المادية بـ٤٥ مليار دولار.

إذاً فالغرب الذي يعطي الفتات من مساعدات مهدورة مشروطة يتبعها المن والأذى يأخذ من الفقراء أعز ما لديهم وأغلى ما يملكون ولا عتب عليه أبدا لأن رزق الهبل على المجانين.. وما هم والله بالهبل ولكن المجانين لا يفقهون.

النظافة مسئولية من ؟

■ أجمل مافي الكون أن ترى كل ما حولك جميلاً نظيفا، وصدق من قال كن جميلاً ترى الوجود جميلاً..

والنظافة إحدى جماليات الكون ، كون النظافة الشاملة لكل ما حولنا هي ما نبتغي إليه وصدق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم القائل «النظافة من الإيمان» وقوله صلى الله عليه وسلم «وإماطة الأذى عن الطريق صدقة»..

فالنظافة في بيوتنا وفي شوارعنا وفي مدارسنا وفي أحيائنا وفي أماكن أعمالنا هي ما نبتغي إليه جميعاً حتى نربي ونعلم أطفالنا ماهية النظافة.

لكن ما يؤسف له أن نشاهد البعض من المواطنين لا يهتمون بالنظافة ولا يصبحون قدوة أمام أفراد أسرتهم ، رب الأسرة يجب أن يكون القدوة في النظافة، فالنظافة مسئولية الجميع صغيراً كان أو كبيراً..

ولا شك أن القراء الكرام يلمسون ما تنعم به أمانة العاصمة من نظافة شاملة في الشوارع الرئيسية والفرعية شهد لها الجميع مواطنين وزوار لليمن حيث يشهد لمسنا فن الإدارة في تسيير أمور النظافة وابراز الامكانيات التي يتم تخصيصها لهذا الجانب وأصدقكم القول أني أشعر بالفخر والاعتزاز عندما أرى الزوار لبلادنا من الأشقاء والأصدقاء وهم يشيدون بالنظافة التي اصبحت عليها أمانة العاصمة، وشهد لها الجميع بالنجاح وأصبحت تضاهي العديد من دول العالم المشهود لها بالنظافة.

يحيى محمد الكستبان

لكن المؤلم والمحزن في آن واحد هو استمرار البعض من المواطنين في الاستهتار وعدم التقيد بالنظافة فبينما نشاهد عمال النظافة يعملون على إزالة المخلفات من الشوارع نرى البعض من المواطنين أو أحد أفراد أسرتهم يقوم برمي مخلفات الفواكه أو علب المشروبات أو الماء من نافذة السيارة دون احترام لنظافة هذا الشارع الذي بذلت فيه الجهود لابرازه بهذا المظهر الجميل بالرغم من أنهم يشاهدون عمال النظافة يعملون على مدار الساعة في تنظيف الشوارع لكن الاستهتار هو سمة البعض من هؤلاء المواطنين.

كذلك أصحاب السيارات الأجرة والخصوصي عندما يتوقفون في أماكن متعددة لانتظار أحد ما نراهم يرمون بقايا أعواد القات إلى الشارع دون مراعاة لنظافة الشارع الذي قد يكون أنظف من سياراتهم.

وكذلك العمال الذين يقومون بغسل السيارات يجب ان يكون لهم مكان مخصص حتى يسلم الشارع من مخلفات السيارات التي يقومون برميها في الشارع دون رادع يردعهم.

كما أن الزوار للحدائق العامة لقضاء العطلة الاسبوعية مع أفراد أسرتهم يتمنون أن يجدوا مكانا نظيفا يجلسون فيه مع بقية العائلة لكنهم يشاهدون مخلفات البعض من الزوار للحديقة الذين غادروا الحديقة دون أن يكلفون أنفسهم برفع مخلفات من بقايا الأكل وعلب المياه والمشروبات بالرغم من وجود سلات لجمع القمامة المتوفرة في أركان الحديقة.

أنا أقترح على الاخوة في أمانة العاصمة أن يفرضوا غرامة مالية على كل من يقوم برمي أي مخلفات في الشارع سواء من منازلهم أو من محلاتهم أو من شخص يمشي في الشارع ويقوم برمي علبة سجائر أو منديل أو ما بيده على الأرض ولا يقوم بوضعها في أقرب سله متوفرة في الشارع اسوة بالدول الأخرى حتى نرى شوارعنا خالية من المخلفات وحتى نخفف العبء على أولئك العمال الذين لا يكادون ينتهون من تنظيف الشارع حتى يسارع أولئك المستهترون إلى رمي مخلفات بيوتهم أو سياراتهم إلى الشارع على الرغم من مشاهدتهم للشارع نظيفا.

واقترح أن تكون هذه الغرامة تصاعدية بحيث تتضاعف عند تكرار المخالفة وتتصاعد عند التكرار في مرات عديدة نتيجة عدم اللامبالاة حتى نضع حدا لأولئك المستهترين بالنظافة داخل العاصمة أو في أي مكان يتواجدون فيه ، أرجو أن ينال اقتراحي القبول من قبل المعنيين في أمانة العاصمة وفي مقدمتهم وزير الدولة أمين العاصمة أحمد الكحلاني وهو أمين فيما استخلف فيه وهو الأكثر جداره عمن سبقوه التحية والتقدير له ولزملائه وأخص بالذكر الأخوة في قطاع النظافة..

«ورحم الله إمرا عمل عملاً فأتقنه»

والله من وراء القصد